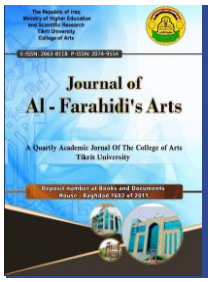

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

The Role of The Political Agent in Consolidating British Influence in Bahrain (1900-1938)

دور الوكيل السياسي في ترسيخ نفوذ بريطانيا في البحرين (١٩٠٠-١٩٣٨)

Asst. Prof. Dr. Faraqd Dawood Salman
Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra
Basra, Iraq

أ. م. د. فراقد داود سلمان
مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة
بغداد، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.2.11 Conference (9th) No (2) September (2024) P (123-136)

ABSTRACT

Since the 1860s, Bahrain has been under British protection, and it was necessary to appoint a British official in Bahrain, in order to preserve its strategic interests, and to limit the increasing Persian claims of sovereignty over the Bahraini islands, as well as to monitor the Ottoman and French movements that were increasing in the Arabian Gulf. Therefore, the British Political Resident in Bushehr suggested appointing a representative of his country in Bahrain, namely (the Political Agent) in 1898. It seems that his appointment was part of the process of expanding British influence in the Arabian Gulf. The Political Agent in Bahrain contributed to strengthening British-Bahraini relations through his control over customs and foreign trade, in addition to formulating policies that shackled the sheikhs of Bahrain and led to the uprising of the people of Bahrain against those policies, the most important of which was the uprising of 1938.

KEYWORDS

Bahrain, Political Agent, Britain, Political Resident, Arabic Gulf, British-Bahraini Relations, British Politics

الملخص

اضحت البحرين منذ ستينيات القرن التاسع عشر تحت الحماية البريطانية، وكان لزام عليها تعيين مسؤول بريطاني في البحرين، من اجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، ولغرض تحجيم الادعاءات الفارسية المتزايدة بالسيادة على الجزر البحرينية، فضلا عن مراقبة التحركات العثمانية والفرنسية التي كانت متزايدة في الخليج العربي، لذلك اقترح المقيم السياسي البريطاني في بوشهر تعيين ممثلا عن دولته في البحرين وهو (الوكيل السياسي) عام ١٨٩٨وعلى ما يبدو ان تعيينه كان جزء من عملية توسيع النفوذ البريطاني في الخليج العربي، وساهم الوكيل السياسي في البحرين في تقوية العلاقات البريطانية - البحرينية من خلال سيطرته على الكمارك والتجارة الخارجية فضلاً عن صياغة السياسات التي كبلت مشايخ البحرين وادت الى انتفاض اهالي البحرين ضد تلك السياسات، وكان اهمها انتفاضة عام ١٩٣٨.

الكلمات المفتاحية

البحرين، الوكيل السياسي، بريطانيا، المقيم السياسي، الخليج العربي، العلاقات البريطانية - البحرينية، السياسية البريطانية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

سعت بريطانيا في اواخر القرن التاسع عشر الى ترسيخ نفوذها في البحرين عن طريق الوكالة السياسية، وذلك لرعاية مصالحها التجارية بالدرجة الاولى، الا ان هذا الهدف تحول الى اهداف سياسية مطلع القرن العشرين وذلك بسبب ازدياد اطماع القوى الاقليمية مثل عُمان وايران والمملكة العربية السعودية، في السيطرة على البحرين وبات يهدد وجودها فاستبدلت بريطانيا الوكالة المحلية بالوكالة السياسية وذلك لحماية مصالحها السياسية والتجارية في ان واحد فضلا عن الحفاظ على مركزها ومكانتها في البحرين خاصةً والخليج العربي عامةً، للحيلولة دون بروز اي نفوذ اوربي في المنطقة. ونظرا لأهمية البحرين الاستراتيجية في طرق الملاحة الدولية لذلك كانت البحرين احدى اهم الركائز التي بنيت عليها حكومة الهند استراتيجيتها في الخليج العربي وتأسيسا على ذلك اصبح الوكيل السياسي البريطاني في البحرين يأتي بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية بعد المقيم السياسي في بوشهر، وبالرغم من تعاقب عدد كبير من الوكلاء السياسيين في البحرين الا انهم كانوا يسعون الى خدمة مصالح بلدهم على حساب البحرينيين الذين انتفضوا للدفاع عن وجودهم وكيانهم ضد التدخل البريطاني السافر في شؤون بلادهم الداخلية وكان من اهم تلك الانتفاضات انتفاضة عام ١٩٣٨.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من خلال تتبع دور الوكيل السياسي البريطاني في تطور العلاقات البحرينية - البريطانية بهدف الحفاظ على مصالح بلده، وتعزيز استراتيجيتها في الخليج العربي بأكمله.

اهداف البحث:

١. توضيح اهمية موقع جزر البحرين الاستراتيجي المتميز لتوسطها الخليج العربي وتحكمها بطرق الملاحة والتجارة في المنطقة، فضلا عن انها كانت مصدرا من مصادر صيد اللؤلؤ في الخليج العربي لذلك كان من البديهي ان تتكالب قوى محلية واخرى اجنبية كبرى للسيطرة عليها.

٢. حرص بريطانيا المستمر الى ابعاد نفوذ اية دولة اقليمية عن البحرين من شانها التأثير على موازين القوى لغير صالحها.

اقسام البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى مقدمة وثلاثة مباحث تبعها استنتاجات، تضمن المبحث الاول (لمحة عن العلاقات البريطانية-البحرينية) وتناول المبحث الثاني (نشأة الوكالة السياسية البريطانية في البحرين وتطورها) في حين سلط الضوء المبحث الثالث على (دور الوكيل السياسي في تطور العلاقات البريطانية البحرينية).

المبحث الأول: لمحة عن العلاقات البريطانية - البحرينية:

لفت الموقع الجغرافي للبحرين انتباه شركة الهند الشرقية منذ مطلع القرن الثامن عشر عندما اقترح ممثلو الشركة في الخليج العربي ان يُنقل مقر الوكالة من بندر عباس (جمبرون) الى البحرين، لموقعها المتميز الواقع في عرض الخليج العربي بمنتصف الطريق بين مضيق هرمز ومصب نهر شط العرب ومدخل الجزيرة العربية من جهة الشرق ويشكل هذا الموقع اهمية استراتيجية (الجلاهمة، ١٩٩٩، صفحة ٥٣)، وظهر هذا الرأي مرة اخرى في عام ١٧٥١، اثر الاعتداء الفارسي على دار المقيم البريطاني في اصفهان، حينها اقترح الوكيل في جمبرون ان يستولي على بقايا الاسطول الفارسي ويرحل الى البحرين (**ابراهيم**، ١٩٨١، صفحة ١٥٥) لقربها من مصائد اللؤلؤ فضلا عن تحصيناتها الطبيعية التي تتمتع بها البحرين وترسيخ الوجود البريطاني لمواجهة الهيمنة العثمانية على الطرق التجارية على البحر الاحمر وقطع الطريق على الدول الاوربية مثل هولندا وفرنسا وروسيا من التغلغل في الخليج العربي والحصول على امتيازات تجارية (الشريفين، ٢٠١٩، صفحة ٤٨٦) وخلال حقبة العشرينيات من القرن التاسع عشر وتحديداً بين عامي(١٨٢٠-١٨٢٩) واجهت البحرين محاولات عُمانية متكررة لاحتلالها، اذ استغلت الصراع الداخلي في البيت البحريني اثر وفاة الشيخ سلمان بن حمد، ونشوب النزاع بين

ابناء الشيخ سلمان وعمهم الشيخ عبدالله فما كان من ال خليفة، الا طلب المساعدة من الحكومة البريطانية التي سارعت الى نجدتهم، وارسلت تحذيرات شديدة اللهجة الى السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦)، لأنها كانت ترى اي تدخل سواء كان اقليمي او دولي سيزعزع السلام في البحرين ويهدد مصالحهم (الشتيوي، ٢٠١٤، صفحة ٧٧).

ولم تهدأ المحاولات العُمانية للسيطرة على البحرين فعندما قرر السيد سعيد عام ١٨٢٩ تجهيز حملة لاحتلال البحرين اوعزت حكومة الهند الى المقيم السياسي ويلسون (Wilson) ان يتولى مهمة الوساطة بين عُمان والبحرين فوافقت الاولى على ذلك، الا ان البحرين رفضت واشترطت ان تتولى حكومة الهند مسؤولية تنفيذ اية معاهدة تعقد بين الطرفين، الا ان ويلسون رفض هذا الشرط وجاء رد حكومة الهند على البحرين بسحب الطراد البحري البريطاني، الذي كان يتولى تنظيم عمليات صيد اللؤلؤ قرب سواحل البحرين، الامر الذي ادى الى رضوخ شيخ البحرين لوساطة الشيخ محمد بن ناصر شيخ بوشهر وتم توقيع اتفاقية بين الطرفين في ٢ كانون الأول ١٨٢٩، ومن ابرز بنود هذه الاتفاقية (لوريمر، د.ت، صفحة ١٢٩٥).

أولاً: ان تدفع البحرين الضريبة الى عُمان.

ثانياً: عدم تدخل اي طرف بشؤون الطرف الاخر.

ثالثاً: تعهد الطرفين بتقديم المساعدة الى الطرف الاخر عند وقوع اي اعتداء عليه من قبل طرف ثالث.

تولى حكم البحرين في كانون الاول عام ١٨٦٩ الشيخ عيسى بن علي ال خليفة ورافق توليه الحكم توتر العلاقات البحرينية – العثمانية ازاء طموحات الاخيرة لضم البحرين بعد ضمها لقطر عام ١٨٧١،فما كان من بريطانيا الا الوقوف بقوة امام هذه الطموحات، فضلا عن تردد اشاعات بان سفناً يابانية وفرنسية وامريكية اخذت تجوب مياه الخليج العربي، لذلك ارتأت بريطانيا ضرورة عقد معاهدات حماية مع البحرين فأرسلت حكومة الهند المقيم البريطاني ادوارد روس (Edward Ross) لعقد المعاهدة المانعة الاولى في كانون الاول ١٨٨٠ والتي نصت على ما يلي (عبدالله و زين العابدين، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٨):

أولاً: الامتناع عن الدخول في مفاوضات او ابرام اي معاهدات مع اي دولة سوى بريطانيا.

ثانياً: الامتناع عن اقامة وكالات دبلوماسية او قنصلية او محطات للفحم في البحرين ما لم تبد الحكومة البريطانية موافقتها.

ثالثاً: عدم تعيين اي وكيل لدولة اجنبية في البحرين دون موافقة بريطانيا.

رابعاً: الامتناع عن التنازل عن اي جزء من ارض البحرين او بيعها او رهنها لأي جهة خارجية سوى بريطانيا.

رأت بريطانيا من خلال اراء المقيم السياسي تالبوت (Talbot) ان المعاهدة المانعة الاولى لم تمنح بريطانيا الحق الكامل في السيطرة على البحرين، وبخاصة عقب تحركات بلاد فارس تجاهها في اواخر عام ١٨٨٩ اذ وجدوا فيه انه خطراً يداهم مصالحهم لا بد ان يقابل بحزم وقوة، لذلك عقدت بريطانيا مع البحرين المعاهدة المانعة الثانية في ١٢ اذار ١٨٩٢ والتي نصت على ما يلي (العمري، ١٩٩٦، صفحة ٤٤):

أولاً: عدم احقية شيخ البحرين عيسى بالتنازل عن اي جزء من ارضه الى اي دولة سوى بريطانيا.

ثانياً: لا يحق لشيخ البحرين عقد اي اتفاق او اقامة اي علاقة مع اية دولة اخرى دون علم بريطانيا الامر الذي حد من تحركات شيخ البحرين وفسح المجال لبريطانيا بإنشاء مشاريع على اية بقعة في البحرين.

ثالثاً: التزام بريطانيا على حماية البحرين من اي تدخل خارجي.

رابعاً: حماية المصالح الاقتصادية والسياسية للبحرين.

وبعد هذه الاتفاقية اصبحت بريطانيا تمثل امارات الساحل العماني دولياً في الشؤون الخارجية. ومنعت اي تهديد لحدود الامبراطورية الهندية، وخطوط مواصلاتها مع أوربا. وبموجب هاتين المعاهدتين حصلت بريطانيا على مركز قانوني واضح امام الدول الاخرى حيث اصبحت البحرين تخضع بصورة رسمية لها.

المبحث الثاني: نشأة الوكالة السياسية البريطانية في البحرين وتطورها:

نظرا لما تفرضه طبيعة السياسة البريطانية من الغموض والسرية، جعلت بريطانيا جميع الوظائف بيد مواطنيها، ولكنها اضطرت الى الاستعانة بغير البريطانيين في بعض المهام السياسية، ومنها ادارة الوكالات التي انشاتها في الخليج على الساحلين الشرقي والغربي، واديرت الوكالة المحلية التي نشأت في البحرين منذ عام ١٨١٦-١٩٠٠عام، وتولى هذا المنصب عدد من العرب وبعض الهنود والفرس الا انهم ليسوا عرب الا انهم كانوا مقيمين في البحرين. وأبرز الاسباب التي شجعت البحرين تعتمد عليهم التكلفة المادية المنخفضة لتوظيفهم مقارنة بأقرانهم من البريطانيين فقد كان راتب الضابط البريطاني يعادل رواتب ست وكلاء محلين ان تعيين وكيل محلي بريطاني الاصل يتطلب توفير حماية له عن طريق وحدات من الجيش الهندي مما يترتب عليه زيادة النفقات في الوقت الذي لا يحتاج الوكيل المحلي الى ذلك فالحكومة المحلية هي المسؤولة عن حمايته (الخضر ن.، ٢٠١٨، صفحة ٦٠).

ولقد كانت معرفة الوكلاء المحلين وخبرتهم في المنطقة أكثر من البريطانيين حيث أسهم اتقانهم للغة العربية لغة البلاد الاصلية في سهولة الحصول على المعلومات فلا يحتاجون الى مترجمين لمعرفة ما يتداوله العامة من اخبار واحداث في الوقت الذي ساعدهم عملهم في التجارة ساعدهم على فرض نفوذهم على الحكام. وهذا ما يمكن ان نسميه سلطة سياسية غير رسمية، وحاجة الحكام في بعض الاحيان الى الاقتراض من التجار. كان يتم تعيين الوكلاء المحليين عن طريق البعثة الدبلوماسية في طهران او المقيم السياسي في بوشهر (**يتيم**، ٢٠١٥، صفحة ١٢١) ويعد اغا محمد رحيم صفر الذي تولى منصب الوكيل المحلي للبحرين خلال المدة (١٨٩٣-١٩٠٠)، من اهم الوكلاء الذين عملوا جاهدين من اجل الحفاظ على المصالح البريطانية، ولقد اتخذ رحيم اتخذ من المنامة مقراً له، (الخوري، ١٩٨٣، صفحة ١٣٥) ولقد كان اغا محمد رحيم صديقا لحاكم البحرين وللشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت، وبناءً على ذلك استغل المقيم السياسي في البحرين الاغا لمساعدته في التوقيع على اتفاقية الصداقة البريطانية الكويتية عام ١٨٩٩ (India Office Records , January23-1899) .

وبالرغم من الخدمة الطويلة التي قضاها اغا في خدمة الحكومة البريطانية الا انه وقع تحت لوم المقيم السياسي لأنه تمرض وترك امور الوكالة بيد كاتب الوكالة عباس بن محمد بن فاضل فما كان من المقيم الا ارسال رسالة الى بومبي يخبرهم فيها بضرورة ارسال مندوب سياسي بريطاني كبديل مؤقت لاغا محمد رحيم، لذلك صدرت موافقة وزير الخارجية الهندي على اقتراح المقيم السياسي على تعيين جاسكين في ٢ تشرين الثاني ١٩٠٠، وكان من الشروط الواجب توفرها في شخصية الوكيل السياسي (**الخضر** ن.، ٢٠١٨، صفحة ١٤٧):

أولاً: اسناد منصب الوكيل السياسي الى اشخاص يحملون مؤهل أكاديمي لا بأس به مع ضرورة ايجاده للغة العربية والمامه بحضارات الشرق.

ثانياً: اقتصر الترشيح لهذا المنصب على الاشخاص من ذوي الاصول الانكليزية، واستبعاد الاشخاص من ذوي الاصول الهندية او الاسيوية، وذلك لكسب ولائهم للحكومة البريطانية.

ثالثاً: يتم ترشيح الوكلاء من الدائرة السياسية في الهند.

ويتلقى الشخص الذي يقع الاختيار عليه تدريبات واختبارات معينة تحددها حكومة الهند لمدة شهر كامل والتي تتمحور حول المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها حكومتهم مع حكام البحرين، وكان الاختبار الذي يؤديه المرشح لهذا المنصب تحريري وشفوي واشترط لاجتيازه الحصول على علامة لا تقل عن ال (٨٠ درجة)، ورغبة من الحكومة البريطانية في رفع كفاءة الوكلاء طلبت من المقيم السياسي تكليف بعض الاشخاص العرب بتعليم البريطانيين على اللغة العربية لقاء اجر شهري حُدد بمبلغ٢٥ روبية مقابل ساعة كل يوم، كما رشح عدد من المعلمين العاملين في المدارس البحرينية بإجراء اختبارات للمتقدمين لوظيفة الوكيل السياسي للتأكد من اتقانهم اللغة العربية (الخضر، ٢٠١٨، صفحة ١٥٠).

وازداد التدخل البريطاني في شؤون البحرين عام ١٨٩٣، فقامت بتعين وكيل محلي لمساعدة الشيخ حمد بن عيسى في ادارة شؤون البحرين ووقع اختيار بريطانيا على أغا محمد إبراهيم، وهو تاجر محلي بحريني ممثلاً عن بريطانيا، وكان هذا الوكيل تابعاً للمقيم البريطاني في بوشهر، (لوريمر ج.، صفحة ١٤٠١) وفي عام ١٨٩٩ ساد شعور بان الوقت قد حان لإبدال الرجل البحريني الذي يمثل الحكومة البريطانية في البحرين بمسؤول بريطاني وكان الوكيل البريطاني في عام ١٨٩٩ تاجراً من اهل البحرين يدعى اغا محمد رحيم وكانت طباعه مختلفة عن شيخ البحرين ولم يكن للشيخ اي نفوذ عليه (البنداوي، ٢٠٠٥، صفحة ٦٤) وفي ٢٤ ايلول ١٨٩٩كتب المقيم السياسي في بوشهر ان هناك عدداً من الاسباب تجعله يوصي بضرورة وجود موظف سياسي بريطاني دائم في البحرين، بدلًا عن الوكيل المحلي الذي فشل في الحفاظ على المصالح البريطانية، فضلاً عن فشله في حماية الرعايا البريطانيين من الهنود من هجمات البدو الرحل، ويرى المقيم السياسي ان التجارة البريطانية ازدهرت خلال العقدين الاخريين ازدهاراً كبيراً وان تعيين موظف بريطاني في البحرين سيزيد من ازدهار تلك التجارة، وكذلك وجود هذا الموظف سيعزز ثقة حكام البحرين في البريطانيين، وسيتمكن هذا الموظف من رصد تحركات الدول الاوربية والتبليغ عنها في حينها، كما انه سيعمل على تقويم سياسة حكام البحرين في حالة ميلها الى احدى الدول الاوربية. وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح واحالته الى وزارة الهند (ابراهيم ع.، ١٩٨١، صفحة ١٥٦).

دفعت احداثا اقليمية ودولية بريطانيا الى تغيير سياستها في منطقة الخليج العربي فبعد ان كانت تعتمد في تامين مصالحها على الحماية غير المباشرة اواخر القرن التاسع عشر والتي نجحت في تحقيق الاهداف البريطانية الاستعمارية اتجهت في مطلع القرن العشرين الى اتباع سياسة جديدة تقضي بفرض السيطرة السياسية المباشرة على حكام الخليج للحيلولة دون وقوع المنطقة بين قبضتي القوى الاجنبية الاخرى ولذلك قامت باستبدال الوكالة المحلية التجارية بوكالات سياسية وقنصليات يديرها مسؤولون سياسيون بريطانيون، فقد شهدت المنطقة سباقا محموما بين القوى الاجنبية للسيطرة عليها فكان هناك نشاط بلجيكي والماني فرنسي وروسي وتزاحمت سفنهم مع السفن البريطانية فعدت الحكومة البريطانية هذا التوافد اعتداء على سيادتها وتهديدا لمصالحها. (العيدروس، ١٩٩٦، صفحة ٢١٧)، فقد انشات روسيا قنصلية في بغداد ١٨٨٠ وعينت وكيلا لها في بند عباس عام ١٨٨٦، ووصلت انباء الى حكومة الهند تفيد برغبة روسيا في انشاء سكة حديد تمتد من بحر قزوين الى الخليج مرورا ببلاد فارس فكان خطاب اللورد كيرزن نائب الملك في الهند ان مجرد حصول روسيا على منفذ بحري على الخليج العربي واتخاذه ميناء لها سيزيد من قوة روسيا البحرية ويهدد مصالحنا في المنطقة. (شاكر، ٢٠١١، صفحة ١٥٢٣)، اما عن المانيا فقد انشأت شركة تجارية في لنجة ١٨٩٤وقنصلية في بغداد وقنصلية في بوشهر عام ١٨٩٧، وكانت المانيا تمهد لمد خط سكة حديد من اسيا الصغرى الى الكويت مرورا ببغداد، وشهدت البحرين افتتاح شركات المانية تجارية للعمل في صدف اللؤلؤ برئاسة روبرت وونكهاس (Robert Wankhaus) كما حاول بعض التجار الفرنسين والبلجيك الحصول على عقود امتياز اللؤلؤ الا ان جهودهم لم تنجح (لوريمر ح.، صفحة ٥٤٩).

استمرت المطالبات الايرانية بالسيادة على الجزر البحرينية فأرسل المقيم السياسي ميد تقريرا مفصلا لحكومة الهند والتي بدورها رفعت الاخيرة التقرير الى حكومة لندن اوضح فيه خطورة الوضع السياسي في البحرين، وكان كيرزن من المؤيدين بضرورة ايجاد ضابط بريطاني يتوزلى الوكالة السياسية في البحرين (ابراهيم ع.، من وثائق الخليج العربي، صفحة ٨٣).

كانت الوكالة مرتبطة ادارياً بالمقيمية البريطانية في بوشهر ويشرف عليها المقيم السياسي بتوجيه من حكومة الهند ولكن خلال الحرب العالمية الاولى تحولت شؤون الوكالة في البحرين والكويت ومسقط الى ادارة الانتداب البريطاني في العراق وتشرف على ادارتها حكومة لندن وتبعا لذلك اصبحت وكالة البحرين ينظر اليها في الاستراتيجية البريطانية فيما بين النهرين مما دفع حكومة الهند للاحتجاج على هذا الوضع عدة مرات (الخليفة،

٢٠١٠، صفحة ١٢٧)، وتعد الوكالة السياسية نموذجا مصغرا لدوائر حكومة بومبي والهند حيث سعت الى توجيه البلاد بما يخدم المصالح البريطانية مع زيادة اهمية منطقة الخليج للسلطة البريطانية تزايدت سلطة وصلاحيات الوكيل حتى تمكن من السيطرة على دوائر السلطة المحلية في البحرين وما ان انتهت الحرب العالمية الاولى حتى اصبح الوكيل هو الحاكم الفعلي للبلاد ويصف احد المقيمين السياسيين في الخليج الوكلاء السياسي في الخليج بقوله العلاقات المباشرة والشخصية بين الوكلاء السياسيين في امارات الخليج وبين الحكام وهي الظاهرة المميزة للوضع البريطاني في الخليج انهم يلتقون مع الحكام ويجتمعون اكثر من المحادثات الرسمية بينهم وهناك تلميح والاشارة والتي تلاقي تأثيرا اكثر من النصيحة بصورة مباشرة، وكانت الاهداف الرئيسة من تعين الوكيل السياسي هي (الرميحي، صفحة ٤٠):

أولاً: تعزيز النفوذ البريطاني ورعاية مصالحه وتثبيت وجوده.

ثانياً: كانت الواجبات السياسية من أبرز المهام التي انيطت بالوكيل البريطاني ولذلك سميت بالوكالة السياسية.

ثالثاً: حضور اجتماعات الشيخ مع الاجانب حضور الاحتفالات الرسمية

رابعاً: مراسم استقبال الحكام البحرينيين.

وبمرور الوقت اتخذت مهام الوكيل السياسي أكثر جرأة وهي الاشراف على الوكالات الاخرى على طول الساحل العربي واصبحت موافقة حكومة الهند مرهونة بالدرجة الاساس بموافقة الوكيل السياسي. اما عن الكادر الوظيفي الذي كان يدير الوكالة السياسية فقد تكون من (الخضر، الوكالة البريطانية في البحرين ودورها في خدمة المصالح الاستعمارية ١٨١٦-١٩٧٠، ٢٠١٨، صفحة ١٢٧):

أولاً: منصب الوكيل: وهو القائد الاعلى للوكالة السياسية والمسؤول الاول عن رعاية المصالح البريطانية في البحرين والمسؤول الثاني في الخليج بعد المقيم السياسي في بوشهر، ويتم تعيينه من قبل وزارة الخارجية من فئة العسكريين برتبة ضابط سياسي وان الوكيل لا يستطيع الحصول على اجازة الا بعد ان يرتب اوضاع الوكالة وغالبا ما كان ينقل معه السجلات والشيفرات السرية والالة الكاتبة للبلد الذي ينتقل اليه.

ثانياً: مساعد الوكيل السياسي: استحدث في الربع الاول من القرن العشرين، بسبب زيادة الاعباء والضغوط على الوكيل السياسي من الدعاوى المدنية، التي زادت بشكل كبير حتى بلغت خلال العام الواحد اكثر من ١٢٥٠ دعوى، فضلاً عن متابعة المجلس العرفي، وتنظيم امور الغوص ومتابعة تنفيذ الاصلاحات المقترحة وجوازات السفر والهجرة والمجالس البلدية، ووافقت حكومة الهند على استحداث هذا المنصب، شريطة ان يتم تعيين ضابط عسكري متمرس في امور السياسة ولديه خبرة لا تقل عن عشر سنوات، وتولى هذا المنصب سميث وورد (Smith word) واوكل اليه مهمة ادارة المحكمة المشتركة والاشراف على تسوية ايرادات البحرين ونصيب الهند فيها ونقل بعد اربعة اشهر من تعينه.

ثالثاً: المساعد الهندي: استحدث هذا المنصب منذ تأسيس الوكالة ربما لقلة المسؤولين الانكليز من ناحية، ورغبة في الاستفادة من الكوادر الهندية التي اثبتت كفاءتها الادارية في حكومة الهند، واول من شغل هذا المنصب هو صديق حسن ومن اهم الاعمال الموكلة اليه، الفصل في الخلافات التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين والعرب، بعد استقالة صديق سلم المنصب للقضاة العرب.

رابعاً: الجراح المساعد: في عام ١٩٠١ عين طبيب للوكيل وموظفين الوكالة ونظرا لانتشار الاوبئة والامراض في البحرين وعدم جدية الشيخ عيسى باتباع التعليمات الصحية.

خامساً: المؤسسة الكتابية: وعمل بها فريق من الكتاب والمترجمين وكانت تضم ثلاثة اقسام القسم الاول المكتب السري ومهمته استقبال الرسائل السرية وفك شيفرة الرموز التي تختم بها الرسائل السرية وكانت الوكالة السياسية تبدي اهتماما منقطع النظير بهذا القسم مثل جمع الاوراق في صندوق محكم الاغلاق وجمع النفايات الورقية في صندوق اخر ليقوم كاتب الرسائل بحرقها بعد الانتهاء منها ويتم هذا العمل بإشراف الوكيل السياسي. والقسم الثاني وهو المكتب الانكليزي ويتكون من رئيس الكتاب وثلاثة كتاب مساعدين، مهمتهم ادارة الامور

العامة وحفظ المسودات وجميع المسائل الحسابية، فضلا عن متابعة الرسائل الصادرة وتسجيل بيانات الرعايا البريطانيين. في حين اشتمل القسم الثالث على مكتب العامية او المكتب العربي ويتكون من ثلاثة اشخاص مهمتهم كتابة الرسائل القنصلية والقضائية، واستقبال وارسال الرسائل باللغة العربية ويجب ان تكون الرسائل خالية من الاخطاء. فضلا عن وجود الحرس، والطهاة، والسعاة، والسائقين.

(India Office **Records** , Political Agent of **Bahrain**, **1939**).

المبحث الثالث: دور الوكيل السياسي في تطور العلاقات البريطانية البحرينية:

عُدت الوكالة السياسية من اجهزة الحماية البريطانية لمصالحها في الخليج العربي، ولذلك اكدت بريطانيا سيادتها على البحرين، وامعاناً في هذه السيادة عُين في كانون الثاني ١٩٠٠ ج, س، جاسكين (J.c.Gaskin) وكيل سياسي في البحرين، والذي تولى مهام عمله في ١٠ شباط ١٩٠٠، وبنيت دار للوكيل السياسي في المنامة خلال عامي ١٩٠١-١٩٠٢، وتزايد نفوذ جاسكين السياسي في البحرين الا انه لم يستوجب احترام الشيخ عيسى، ومع تجدد التطلع التركي نحو البحرين في عام ١٩٠٣ وتطلع حكومة الهند للسيطرة على كمارك البحرين طلب المقيم السياسي في بوشهر ان يكون للوكيل السياسي صلاحيات اوسع ليتمكن من حماية المصالح البريطانية، وان يزيد في عدد موظفي وكالة البحرين وان يتم التدقيق في انتقاء موظفيها (عيسى، ٢٠١٠، **صفحة** ١٠).

وتبنى كيرزن نائب الملك في الهند هذا الاقتراح ودافع عنه ضد وزارة الخارجية في لندن التي اوصت بالتريث، ولم يكن التريث ممكناً بالنسبة لكيرزن الذي كان من سياسته خاصة عقب زيارته للخليج العربي، ان تأصيل السياسة الهندية في البحرين هو امر واجب لخدمة الاهداف البريطانية، وان هذا التأصيل لن يكون الا إذا تولى الوكالة رجل ذو نفوذ ويتمتع بشخصية قوية ومتنفذة. وبعد أربع سنوات أبدل جاسكين بالكابتن بريدوكس (F. B. BRIDEAUX) والذي استلم مهام عمله في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٤، واسس مقراً للوكالة السياسية البريطانية في المنامة عام ١٩٠٤، وكان المقيم السياسي ادارياً تابعاً للمقيم السياسي في بوشهر (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ١٢٧).

ازداد النفوذ البريطاني في البحرين واستولت بريطانيا في عام ١٩٠٥ على ميناء الزبارة، ثم اعطت لنفسها الحق في استغلال ثروة البحرين بمقتضى اتفاقيتين عقدتهما مع الشيخ عام ١٩١١ بشان استغلال مصائد اللؤلؤ والاسفنج، وفي اواخر عام ١٩١٢ منحت البحرين ارضاً لبريطانيا لتنشأ عليها محطة تلغراف ولاسلكي، والاتفاقية الثانية كانت في عام ١٩١٤، والتي تعهد الشيخ عيسى فيها بعدم منح امتيازات نفطية لأية دولة دون موافقة الحكومة البريطانية، وبذلك أصبح للوكيل السياسي دور كبير في تطور العلاقات البحرينية - البريطانية (ابا حسين، ١٩٦٦، صفحة **١٢٩**).

وفي عام ١٩١٣ ومن خلال نشاط هؤلاء الوكلاء السياسيين في البحرين، ابتدأ النفوذ البريطاني يقوى شيئاً فشيئاً، إذ بلغ هذا النفوذ ذروته في إصدار قانون سنة ١٩١٣بجعل البحرين خاضعة لتنظيم القانون المدني والجنائي المعمول به في الهند، وأرادت بريطانيا من وراء هذا القانون جعل البحرين مستعمرة كبقية المستعمرات البريطانية. الا ان معارضة رجال الدين والمتنفذين من رؤساء القبائل والتجار البحرينيين لهذا القانون حال دون تطبيقه، وقد استندت هذه الفئات في رفضها لهذا القانون هو مخالفته للشريعة الإسلامية (سلمان، ١٩٩٧، صفحة ٧٠).

ومما تجدر الاشارة اليه انه قبل الحرب العالمية الاولى كانت قد طالبت كل من الحكومات العثمانية والالمانية والروسية والفرنسية بإقامة ممثل لها في البحرين، لكن هذه المؤامرات لم يكتب لها النجاح، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨اعربت كل من السعودية والعراق وإيران رغبتهم في انشاء قنصلية لهم في البحرين، وكالعادة رفضت بريطانيا هذا الامر (زحلان، ١٩٨٤، **صفحة** ٤٥).

قرر الكابتن براي في أوائل سنة ١٩١٩ العمل بالمرسوم الخاص بتطبيق القوانين الجنائية والمدنية المعمول بها في الهند منذ سنة ١٨٩٠ على البحرين، وقد عرفت باسم قانون البحرين وكان على الشعب البحريني

أن ينظم نفسه، ويرص صفوفه، خاصة بعد نشوب اضطرابات سنة ١٩١٩ ومحاولة الوكيل السياسي الكابتن براي بتطبيق القوانين المدنية والجنائية المعمول بها في الهند على البحرين (منهل، ١٩٧٥، صفحة ٧٣).

وعلى أثر ذلك اجتمع أثنا عشر رجلاً كانوا يمثلون قادة الرأي في البحرين برئاسة الشيخ عبد الوهاب الزياني، والتقوا بالشيخ عيسى بن علي وطلبوا منه أن يؤسس لهم مجلس يضم رؤسائهم وذوي الرأي منهم ويمنحهم صلاحية انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر، وعزل غير الوطنيين، واتخاذ الأسباب اللازمة لحفظ حقوقهم وقد وافق الشيخ عيسى على تلك الطلبات، وتم تأسيس ذلك المجلس، بينما رفض الوكيل السياسي براي هذه المطالب وسرعان ما أدخلت الدسائس البريطانية في روع الشيخ عيسى بن علي، ولكن البريطانيين تمكنوا من حل هذا المجلس بواسطة قاضي المحرق شرف أحمد اليماني الذي أطلع الشيخ عيسى على أن المجلس يسعى إلى خلعه، الأمر الذي دعا الشيخ عيسى إلى إصدار أوامره بحل ذلك المجلس (الخوري، القبيلة **والدولة** في البحرين، ١٩٨٣، صفحة ١٤٠).

ومما سبق ذكره يمكن القول ان السياسة البريطانية اخذت تتحول من دور تقديم التوصيات الإصلاحية لحكام البحرين، إلى دور العمل على تطبيقها مباشرة، وأطلقت بريطانيا يد وكلائها السياسيين الذين أمعنوا في التدخل بشؤون البحرين الداخلية.

وخلال ادارة ديكسون للوكالة السياسية البريطانية عمل على تعزيز السياسة البريطانية في البحرين، فقد كتب في تقرير له عن الوضع السياسي في البحرين بعد وصوله إليها " **بأن الموقف غير مرضٍ ، وشعور الاستياء قائم ضد البريطانيين، وإن هيبة وسلطة البريطانيين استندت في البحرين على مقاييس خاطئة تماماً ، وهي الخوف وعدم الاحترام**"، (Lawson, 1980, p. 42) كما أن الشيخ عيسى كان يكتم غضبه وضيقه من التوجيه والنصح الذي كان يقدمه له الوكيل السياسي السابق، إذ أعدهما انتقاصاً من سلطاته وصلاحياته التي يرى انها باتت مكبلة بالقيود البريطانية، ولاسيما في عهد الوكيل السياسي ديكسون الذي شهدت أيامه توتراً شديداً مع الشيخ عيسى ، وانتهت مدة الوكيل السياسي ديكسون في أواخر سنة ١٩٢٠.وبعد رحيل ديكسون جاء الميجر كلايف ديلي(Clive Daly) ليشغل منصب الوكيل السياسي في البحرين منذ تشرين الثاني ١٩٢١ حتى كانون الاول ١٩٢٦، وعلى ما يبدو ان ديلي سعى الى اعداد تقارير ممكن ان نطلق عليها شفافة عن الوضع السياسي في البحرين، وارسالها الى المقيم السياسي في بوشهر تريفور (Trevor) ليقوم الاخير بدوره ارسالها الى الحكومة الهند البريطانية، واتفق الاثنان في تقاريرهما على سوء الاوضاع في البحرين والتي تتمحور حول (حسين ر.، ٢٠٠٩، صفحة ١٧):

أولاً: معاناة الغواصين من ظلم النواخذة.

ثانياً: الفساد في الادارة القبلية لآل خليفة.

ثالثاً: اضطهاد الشيعة وعدم العدالة في توزيع الضرائب بينهم وبين السنة كما ان الشيعة يتعرضون للسجن والعقوبات القاسية من الحاكم وافراد اسرته.

رابعاً: عدم صلاحية الشيخ عيسى بن علي للحكم بسبب وقوفه في وجه الاصلاحات البريطانية وتقدمه في السن وضعف شخصيته وسيطرة زوجته وابنه عبد الله عليه.

وبذلك توافقت وجهات نظر الوكيل السياسي مع المقيم على ضرورة الاصلاح في البحرين من خلال (الرميحي م.، ١٩٩٥، صفحة ٣٢٢):

أولاً: المساواة في الضرائب المفروضة على الشعب البحريني دون تمييز.

ثانياً: وضع قوانين ملائمة للغوص.

ثالثاً: انشاء محاكم مناسبة.

رابعاً: فرض الاصلاحات على الشيخ عيسى وإذا رفض يتم اجباره على التنازل عن الحكم.

وعقب شهور قليلة على تعيين الوكيل السياسي ديلي أصبحت الإصلاحات الإدارية الموضوع الرئيس في البحرين، ولذلك انقسم شعب البحرين على قسمين القسم الاول مؤيد للإصلاحات ومعظمهم من الشيعة، والقسم الثاني معارض وتألفت من عدد من القبائل، على أثر ذلك قام وفد كبير من مؤيدي الإصلاحات يضم حوالي خمسين شخصية بارزة من مجتمع البحرين بزيارة الوكيل السياسي ديلي، ورفعوا إليه عريضة تطالب بتنفيذ الإصلاحات، فما كان من ديلي إلا أن يكتب بذلك إلى حكومة الهند البريطانية والتي بدورها بدأت تفكر جدياً في عزل الشيخ عيسى نتيجة تعاطفه مع العناصر الوطنية، فأخذت منذ ذلك الوقت تعمل على سحب يده عن الحكم تدريجياً، وزاد في قوة هذا الاتجاه ما جاء في تقارير كل من الوكيل السياسي ديلي والمقيم السياسي تريفور، من تأكيد على ضرورة عزل الشيخ عيسى عن الحكم لأن وجوده في الحكم حسب رأيهم يمثل عقبة كبيرة امام الاصلاحات البريطانية في البحرين (عيسى، التطورات **السياسية** في البحرين١٩٤٢-١٩٧١، ٢٠١٠، صفحة ٢٠).

استغلت بريطانيا حادثاً لخلع الشيخ عيسى جرى في المنامة أوائل شهر أيار سنة ١٩٢٣ بين عدد من الاشخاص من نجد والجالية الفارسية في البحرين، أما موقف الشيخ عيسى من هذا الحادث فلم يكن له أي سلطة على الرجلين بوصفهما من الأجانب، إلاّ أن البريطانيين وجهوا اللوم إليه، وعدوه مسؤولاً عن الاضطرابات التي حصلت في البحرين، ونتيجة لذلك وجدت حكومة الهند فرصتها لعزلهِ، وعلى إثر هذه الفتنة وصلت الاضطرابات إلى المقيم السياسي أج. كوليس. سي. نوكس (H. Colis.C. knoxs) في بوشهر. (البنداوي، ٢٠٠٥، صفحة ٩٢).

ومن أجل ذلك توجه نوكس على رأس بارجتين حربيتين بريطانيتين من سلاح البحرية البريطانية، فوصل البحرين في ١٥ أيار ١٩٢٣. كانت أول خطوة قام بها نوكس بعد وصوله البحرين طلب من عبد الله القصبي مغادرة البحرين في مدة أقصاها أربعة وعشرين ساعة، فغادرها الاخير بعد ساعتين قاصداً منطقة الإحساء لإخبار عبد العزيز آل سعود بذلك. ثم طرد محمد شريف قطب الدين من منصبه كرئيس للبلدية. أما الخطوة الثانية التي اتخذها المقيم السياسي نوكس في ٢١ أيار ١٩٢٣ أنه طلب من الشيخ عيسى أن يتنازل عن الحكم لابنه وولي عهده الشيخ حمد مبيناً له عدم قدرته على القيام بأعباء المسؤولية الملقاة على عاتقه لكبر سنه (الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ١٩٨٣، صفحة ١٤٨).

فتردد الشيخ عيسى في قبول ذلك، وفي ٢٤ أيار ١٩٢٣ أعطيت الأوامر لمسؤول الجمارك بإعطاء المدخول إلى الشيخ حمد بعد تحول إدارة الشؤون المحلية إليه. وكان نتيجة الضعف الذي ظهر في شخصية الشيخ حمد بن عيسى وقلة خبراته في الشؤون الإدارية، ارتأت الحكومة البريطانية بتعيين مستشار بريطاني لحكومة البحرين، إذ تبين من خلال السنوات الأربعة الأولى من حكم الشيخ حمد إنه لم يستطيع اتخاذ أية خطوة من دون مساعدة أو مشورة الوكيل السياسي ديلي، وقد أدى افتقاره لروح المبادرة على أن يأخذ الوكيل السياسي ديلي على عاتقه إدارة شؤون البحرين، الأمر الذي دعا وزارة الخارجية البريطانية إلى تحذير من مغبة التدخل بدرجة كبيرة وبشكل مباشر في شؤون الشيخ حمد (الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ١٩٨٣، صفحة ١٥٠).

ولما كانت حكومة الهند البريطانية تواجه صعوبات كثيرة في تنفيذ سياستها في البحرين مما حتّم عليها إعادة النظر المستمر في القرارات والتنظيمات، فقد طلب الوكيل السياسي ديلي من حكومته تعيين مستشار للشيخ حمد في البحرين منذ سنة ١٩٢٥، فوافقت حكومة الهند على قرار إنشاء منصب مستشار حكومة البحرين لمعاونة الحاكم في الظاهر، واقتسام النفوذ الفعلي مع الوكيل السياسي ومنذ ذلك الحين ، أصبح مركز المستشار ومركز الوكيل السياسي مركزين منفصلين تماماً، إذ حصر المركز الأول اهتمامه بشؤون البحرين الداخلية، واهتم الثاني بالسياسة البريطانية. (البحارنة، ١٩٧٣، صفحة ٩٧)

وقع اختيار الحكومة البريطانية على تشارلز بلكريف (Charles Belgrave)، إذ رأت حكومة الهند بأنه أنسب شخص لهذا المنصب، لكونه حاصل على شهادة جامعية ويجيد اللغة العربية والفرنسية، وذا خبرات

كبيرة في شؤون الشرق الأوسط، وقد عيّن في منصبه عام ١٩٢٦. وحظي بلكريف بتقدير كبير من الشيخ حمد بن عيسى، وكان يعد مساعداً للشيخ حمد في كثير من الأمور، ولقد استقرت المحاكم في البحرين سنة ١٩٢٩ على النحو الآتي (عيسى، التطورات السياسية في البحرين ١٩٤٢-١٩٧١(رسالة ماجستير)، ٢٠١٠، صفحة ٣٤):

١. المحاكم المشتركة وهي أن يجلس على منصة القضاء فيها وكيل البحرين السياسي وشيخ البحرين، وتنظر هذه المحكمة في القضايا السياسية الجنائية التي تهم الأجانب والبحارنة وكانت هناك محكمة مشتركة صغرى يجلس على منصتها أحد أفراد آل خليفة مع مساعد الوكيل السياسي البريطاني هندي الجنسية في العادة.

٢. محكمة الوكيل السياسي، خاصة بالعمل في قضايا الأجانب.

٣. محكمة الشيخ سلمان الابن الأكبر للشيخ حمد ويقدم المستشار بلكريف المساعدة هذه المحكمة في التوصل إلى قرار.

ان القوانين الإصلاحية الجديدة التي أجريت في العشرينيات من القرن العشرين قد أزعجت الكثير من البحرينيين، ذلك أن بعض الإصلاحات انقلبت سلباً على طائفة دون أخرى، وهذا ينطبق على حقل القضاء، إذ لم تكن هناك قوانين مكتوبة، إذ كانت الأحكام اعتباطية، وكان لكل قاضٍ فهمه الخاص في تطبيق القانون، وكثيراً ما كان كل شخصين يتم استدعاؤهم للمثول أمام المحكمة للجريمة نفسها يلاقي حكماً يختلف عن القاضي الذي صدر بحق الآخر. وقد شعرت الجماعات المستضعفة من الطائفتين التي تدان من دون محاكمة بالحاجة إلى تشريع مكتوب يطبق على الطوائف جميعها. (العكيلي، التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين(١٩٢٣-١٩٤٢) رسالة ماجستير، ٢٠٠٤، صفحة ١١٥)

ونتيجة لصلاحيات بلكريف التي اصبحت بمثابة جدار عازل بين الشعب والحاكم قامت انتفاضة الغواصين عام ١٩٣٢ الذين تجمعوا في المحرق وانطلقوا نحو المنامة واقتحموا مركز الشرطة وحطموا نوافذه وأطلقوا سراح زملاؤهم من الغواصين المعتقلين بسبب اعتراضهم على اصلاحات الغوص خاصة تقليل مبلغ القروض المقدمة للغواصين. (حسين، البحرين ما بين ١٩١٩-١٩٣٩، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠)

فيما يتعلق بموقف الوكيل السياسي البريطاني هكنبوثام (Hickinbotham)، فقد حذر الشيخ سلمان بن حمد من أي تعاطف مع العمال مهما كان، وكما ذكر في تقريره عن المقابلة التي أجراها مع الشيخ سلمان بن حمد خلال الإضراب، إلا ان الإدارة البريطانية وقفت موقف المعارض من هذا التعاطف، واستخدمت الموارد المالية للشيخ للضغط عليه لذا من الطبيعي أن يتخلى الشيخ عن تأييده المخفي حتى ليوم الراحة الذي طالب به العمال، ووضع اللوم في تلك المقابلة على المضربين جميعهم وأنه لا يؤيد أي شكل من أشكال الإضراب، لا سيما إذا كان يضر بمصالح الحكومة البريطانية. (العكيلي، التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين(١٩٢٣-١٩٤٢) رسالة ماجستير، ٢٠٠٤، صفحة ٩٠)

ومن ثم فقد أعطى الشيخ سلمان لبلكريف مستشاره وقائد الشرطة في الوقت نفسه ـحق في التصرف بأي شكل من الاشكال لإنهاء الإضراب، فمارست السلطات العنف والقوة ضد العمال المضربين، وبإلقاء القبض على كل من كان يشك في أنهم متزعمو الإضراب وما لبث ان تشتت وحدة ترابط العمال أثر جراء اعتقال قادتهم. ومنذ أن انتهى الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٣٢ أبعدت وزارة المستعمرات نفسها عن مسؤولية الخليج العربي وأرجعت شؤون البحرين بكاملها إلى حكومة الهند، وعلى أثر ذلك اقترح المقيم البريطاني فأول في الخليج العربي في ٣٠ حزيران ١٩٣٣على حكومته استحداث وكيل سياسي مساعد للبحرين للأسباب التالية (ابراهيم ع.، ١٩٨١، صفحة ١٥٩):

أولاً: ازداد عبء العمل في البحرين كما زاد في الخليج العربي بكامله كماَ ونوعاً، فهناك في البحرين مسائل تنشأ عن امتداد الخط الجوي، وكذلك عمليات التنقيب عن النفط، والكثير من المسائل الأخرى ، هذه المشاكل تقتضي أن يعيشها الوكيل السياسي ليمنحها كل جهده ووقته وفكره، خاصةً وأن أسلوب عمل الوكيل إنما يقوم

على التفاوض المباشر المستمر مع الشيخ والوجهاء، وأن الاتصال الشخصي بهؤلاء هو أفضل من مراسلتهم، فبالرغم من أنه يستهلك من الوكيل زمناً طويلاً، إلا أن اللمسات الشخصية ترسم ظلالها على الجهد المبذول فتصل به إلى المأمول، ولهذا فقد كان للوكيل السياسي في البحرين من عمله ما يكفيه خاصةً وأن اكتشاف النفط في البحرين ضاعف من حجم التجارة فيها.

ثانياً: تزايد حجم العلاقات التجارية والسياسية مع المملكة العربية السعودية فضلا عن بدء عمليات التنقيب عن النفط في قطر.

لذلك ظهرت في المدة (١٩٣٤-١٩٣٥) مطالب شعبية كانت قائمة على تناقض النظام القضائي، انتهز الشيعة هذه الفرصة ليعبروا عن المزيد من المطالب، فوضعوا لائحة من المطالب قدمت إلى بلكريف المستشار البريطاني في البحرين وإلى الشيخ حمد بن عيسى، وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٣٤ قام ثمانية أشخاص من وجهاء طائفة الشيعة بتقديم لائحة المطالب، إذ طالبوا بمعالجة القضايا التي ترد إلى المحاكم بما يتناسب مع القوانين، وطالبوا أيضاً بالتمثيل في المجلس البلدي والمجلس العرفي بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة الشيعة السكانية في البحرين، (حسين، البحرين ما بين (١٩١٩-١٩٣٩)، ٢٠٠٩، صفحة ٣١) وطالبوا أيضاً باستعادة حقوقهم في مجلس التعليم، وكانت أجابة حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥ بتوجيه من بلكريف إجابة مبهمة، ووعد باختيار أفضل ما يمكن تطبيقه في محاكم البحرين من قوانين البلاد الإسلامية وطلب منهم منحه بعض الوقت لتحقيق ذلك، فلم يقتنع الشيعة بالرد فهددوا باللجوء إلى الوكيل السياسي لوخ، إذ تمت المقابلة معه في شهر شباط سنة ١٩٣٥، فأبلغهم بأن القضايا التي يطرحونها هي من صميم صلاحيات الحاكم، وفي الوقت ذاته حذرهم من القيام بأي حركة مناهضة للحاكم (السيبيه، ٢٠٢٠، صفحة ٢٥).

وكان المقيم السياسي تي. سي. فاول (T. C. Fowle) يرى بأن الدور الذي يلعبه بلكريف في حكومة البحرين هو نذير خطر، فأقترح على الوكيل السياسي لوخ بالإيعاز إلى الشيخ حمد، بمراعاة رغبات ومطاليب غالبية رعاياه، ويبدو أن حكومة الهند كانت تميل إلى وجهة نظر الوكيل السياسي لوخ، التي ترى "بأن نظام الحكم القبلي هو الأفضل للبحرين"، وبأنه من الأفضل المحافظة على الوضع الراهن لحماية المصالح البريطانية. (الرميحي م.، صفحة ٣٠٩)

وعلى أثر اعتقال قادة الحركة الوطنية ، أعلن عمال النفط في شركة نفط البحرين(بابكو) الإضراب عن العمل في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٨ فكان أول إضراب عمالي شهدته البحرين وتمركزت مطالبهم حول محورين هما زيادة الأجور وتحسين ظروفهم، فضلاً عن التأكيد على مطالبهم السابقة، وفي اليوم الثاني أراد بعض العمال العودة إلى أعمالهم، إلاّ أن العمال المضربين منعوهم، فحضرت الشرطة وحدث اصطدام بين سكان جزيرة المحرق الذين جاءوا لمساعدة العمال، وقد جرح عدد كبير، وألقت الحكومة القبض على عدد من الوطنيين. (السيبيه ا.، ٢٠٢٠، صفحة ٣٣)

وعلى أثر ذلك تجمع عدد كبير من الطلبة وعمال شركة النفط في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٨في مسجد الجامعة الكبير بالمنامة، وحاولوا مقابلة الوكيل السياسي تي. هكنبوثام (T. Hickinbotham) فرفض مقابلتهم بحجة أنهم رعايا بحرينيون لا شأن له بقضاياهم، وفي تلك المدة بلغت حالة الهيجان الشعبي أشده، إذ خرج المتظاهرون إلى الشوارع وأغلقت المحلات التجارية احتجاجاً على الوضع المتأزم للبحرينيين، وحدثت مصادمات بين المتظاهرين والشرطة، وفي مساء اليوم نفسه قامت الحكومة بإلقاء القبض على علي بن خليفة الفاضل وهو سكرتير سابق للمجلس البلدي، بحجة أنه كان قائد التظاهرة الصباحية في المنامة وكذلك إبراهيم كمال وهو وكيل يعمل في المحاكم، كما قامت شركة نفط البحرين بفصل عدد من العمال بوصفهم قادة الإضراب العمالي. (الطبطبائي، ١٩٨٥، صفحة ٥١)

وقد تمكن بلكريف تهدئة الأمور التي أثيرت خلال الاضطرابات، وشرح وجهات نظره في رسالتين مطولتين بعث بهما إلى الوكيل السياسي هكنبوثام لكسب تأييده، وأوجز في الرسالة الأولى وجهة نظره حول

"المجلس الاستشاري" المقترح ذاكراً مساوئ إنشائه ومؤكداً للوكيل السياسي هكنبوثام وجهة نظر الشيخ حمد الرفض لإنشاء مثل هكذا مجلس بضعف مركزهم، أما الرسالة الثانية فقد قال فيها بلكريف بأنه يعد وجوده في منصبه أمراً ضرورياً جداً. (العكيلي، التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين١٩٢٣-١٩٤٢(رسالة ماجستير)، ٢٠٠٤، صفحة ١٣٥)

اتخذت السلطة الحاكمة إجراءات ضد قادة الحركة الوطنية، إذ قبضت السلطات البريطانية على بعض رجال الحركة الوطنية ونفيت البعض الآخر، وعلى اية حال يمكن عد انتفاضة سنة ١٩٣٨ ضربة موجهة إلى الساسة البريطانيين المسيطرين على حكام ومقدرات البلاد. (الرميحي م.، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٧٦، صفحة ٣١٩)

الاستنتاجات:

١. عدت الوكالة المحلية في البحرين نواةً لتأسيس الوكالة السياسية البريطانية والتي لعبت دور استثنائي في تقوية العلاقات البريطانية- البحرينية.

٢. يُعد تحول الوكالة البريطانية المحلية في البحرين الى وكالة سياسية نقطة تحول كبيرة في تاريخ العلاقات البريطانية - البحرينية لان البحرين اصبحت تُدار من قبل حكومة الهند وأصبح الوكيل السياسي هو الحاكم الفعلي للبلاد بعد ان صبح يجمع السلطتين التنفيذية والتشريعية بيده.

٣. بالرغم من التغير السريع للوكلاء السياسيين البريطانيين لم يؤثر على سير عمل الوكالة السياسية فالكفاءة التي كانوا يتمتعون بها اهلتهم من النجاح في خدمة المصالح البريطانية السياسية والاقتصادية في البحرين خاصةً والخليج العربي عامةً.

٤. تم تعيين بلكريف مستشارا للحكومة البحرينية باقتراح من الوكيل السياسي والذي عُد فيما بعد أحد اهم الاسباب التي ساعدت في نجاح الوكيل السياسي البريطاني على ان يكون الاخير الوجه الاخر للسلطة البريطانية في البحرين.

٥. عدم التزام الحكومة البريطانية من خلال المعاهدات التي عقدتها مع شيوخ البحرين والتي ركزت فيها على ادارة شؤونها الخارجية بينما تدخلت بشكل سافر في شؤونها الداخلية وتجاهلت مطالب الشعب البحريني في تحسين ظروف العمل ولذلك عمت الانتفاضات في البحرين في ثلاثينيات القرن العشرين.

٦. فشل الوكيل السياسي في القضاء على الحركة الوطنية البحرينية بالرغم من النفوذ الذي كان يتمتع به الا ان الحركة الوطنية اتسع نطاق العمل الثوري ليشمل طلاب المدارس والمثقفين والغواصيين.

٧. نجحت الحكومة البريطانية في تفتيت وحدة الخليج العربي بضرب القوى المحلية بعضها بالبعض الاخر وبالتالي ربط اماراته بسلسلة من المعاهدات الغير متكافئة مما ساعد على تهيئة ارضية مناسبة للاستعمار والاستحواذ على مقدراته الاقتصادية لسنوات عديدة.

٨. كان سعي بريطانيا الى تطوير المحاكم في البحرين لخدمة اهدافه السياسية والتي تتركز حول مركزية حكم البحرين من قبلها في مقابل الحد من سلطات حكام البحرين.

المصادر:

اراء جميل العكيلي. (٢٠٠٤). *التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين(١٩٢٣-١٩٤٢) رسالة ماجستير*. جامعة بغداد: تربية ابن رشد.

اسماعيل عودة لوين السيبيه. (٢٠٢٠). *السياسة البريطانية في البحرين(١٩٣٢-١٩٤٢) رسالة ماجستير*. الاردن: جامعة اليرموك.

ج،ج، لوريمر. (د.ت). *دليل الخليج*. قطر.

حارث يوسف عيسى. (٢٠١٠). *التطورات السياسية في البحرين١٩٤٢- ١٩٧١(رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد.

حسين البحارنة. (١٩٧٣). *دول الخليج العربي الحديثة وعلاقاتها الدولية*. بيروت.

راشد احمد الجلاهمة. (١٩٩٩). *الاهمية الاستراتيجية لجزر الخليج العربي*. الرياض.

رملة عبدالحميد حسين. (٢٠٠٩). *البحرين ما بين(١٩١٩-١٩٣٩) دراسة للاوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية(رسالة ماجستير)*. الكويت: جامعة الكويت.

روز ماري زحلان. (١٩٨٤). المنافسة البريطانية الامريكية في البحرين١٩١٨-١٩٤٧. *الوثيقة*.

رؤوف عبدالله محمد الشريفين. (٢٠١٩). الحماية البريطانية على البحرين ١٨٢٠-١٩٧١ دراسة تاريخية تحليليسة. *دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية*، صفحة ٤٨٦.

ايمان عليوي البنداوي. (٢٠٠٥). *سياسة بريطانيا تجاه البحرين١٨٧٦-١٩٢٣*.

سحر احمد الدليمي. (٢٠٠٢). *السياسة البريطانية في الخليج العربي(رسالة ماجستير)*. جامعة بغداد: كلية الاداب.

عادل الطبطبائي. (١٩٨٥). السلطة التشريعية في دول الخليج العربينشاتها وتطورها. *دراسات الخليج والجزيرة العربية*.

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم. (١٩٨١). *حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي دراسة وثائقية*. الرياض.

عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم. (بلا تاريخ). *من وثائق الخليج العربي*.

عبدالله عبدالرحمن يتيم. (٢٠١٥). *المنامة المدينة العربية*. البحرين: مركز دراسات البحرين.

علي ابا حسين. (١٩٦٦). *العلاقات التاريخية بين البحرين والهند*. البحرين.

علي عجيل منهل. (١٩٧٥). حركة التحرر الوطني في البحرين(١٩١٤-١٩٧١). *الخليج العربي/العدد٣*.

عمر بن صالح بن سليمان العمري. (١٩٩٦). *التطور السياسي للبحرين١٨٠٠-١٨٩٢*. بيروت: دار الفكر.

فاطمة الصائغ. (١٩٩٣). الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح. *دراسات الخليج والجزيرة العربية*.

فؤاد اسحق الخوري. (١٩٨٣). *القبيلة والدولة في البحرين*. بيروت: معهد الانماء العربي.

محمد احمد عبدالله، و بشير زين العابدين. (٢٠٠٩). *تاريخ البحرين الحديث ١٥٠٠-٢٠٠٠*. البحرين: جامعة البحرين.

محمد احمد عبدالله، و بشير زين العابدين. (٢٠٠٩). *تاريخ البحرين الحديث١٥٠٠-٢٠٠٠*. البحرين: جامعة البحرين.

محمد حسن العيدروس. (١٩٩٦). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر*. القاهرة: عين للدراسات والبحوث.

محمد غانم الرميحي. (١٩٧٦). *قضايا التغيير السياسي واللبحرين*. الكويت: مؤسسة الوحدة.

محمد غانم الرميحي. (١٩٩٥). *البحرين ومشكلات التغيير*. بيروت: دار الجديد.

محمود شاكر. (٢٠١١). *موسوعة تاريخ الخليج العربي*. الاردن: دار اسامة.

مؤيد عاصي سلمان. (١٩٩٧). *السياسة البريطانية في البحرين١٩١٩-١٩٣٩(رسالة ماجستير)*. جامعة البصرة: كلية الاداب.

مي محمد الخليفة. (٢٠١٠). *تشارلز بلجريف والمذكرات*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

نوف عبدالرحمن بن خليفة الخضر. (٢٠١٨). *الوكالة البريطانية ودورها في خدمة المصالح الاستعمارية ١٨١٦-١٩٧٠*. السعودية: جامعة القصيم.

وداد خضير الشتيوي. (٢٠١٤). *فصول في تاريخ الخليج العربي*. بيروت: دار ومكتبة البصائر.

Resources:

India Office Records. (1939). Political Agent of Bahrain. London: British Library.

India Office Records. (January23-1899). Agreement with the sheikhof Kuweit. Londan: British library.

Lawson, F. (1980). Bahrain the Modernization of Autocracy Boulder. London.

Jamil Al-Akeili's opinions. (2004). Political and economic developments in Bahrain (1923-1942). Master's thesis. University of Baghdad: Ibn Rushd Education.

Ismail Awda Lawin Al-Sibai. (2020). British policy in Bahrain (1932-1942). Master's thesis. Jordan: Yarmouk University.

J, J, Lorimer. (n.d). Gulf Guide. Qatar.

Harith Yousef Issa. (2010). Political developments in Bahrain 1942-1971 (unpublished master's thesis). University of Baghdad/Ibn Rushd College of Education.

Hussain Al-Baharna. (1973). Modern Gulf States and their international relations. Beirut.

Rashid Ahmed Al-Jalahma. (1999). The strategic importance of the Gulf Islands. Riyadh.

Ramla Abdul Hamid Hussein. (2009). Bahrain between (1919-1939) A study of the political, cultural, economic and social conditions (master's thesis). Kuwait: University of Kuwait.

Rose Mary Zahlan. (1984). British-American competition in Bahrain 1918-1947. Document.

Raouf Abdullah Mohammed Al-Sharifain. (2019). British protection over Bahrain 1820-1971, a historical and analytical study. Studies of humanities and social sciences, p. 486.

Iman Aliwi Al-Bandawi. (2005). British policy towards Bahrain 1876-1923.

Sahar Ahmed Al-Dulaimi. (2002). British policy in the Arabian Gulf (Master's thesis). University of Baghdad: College of Arts.

Adel Al-Tabtabaei. (1985). Legislative authority in the Arab Gulf states, its establishment and development. Gulf and Arabian Peninsula studies.

Abdul Aziz Abdul Ghani Ibrahim. (1981). The British Government of India and the Administration in the Arabian Gulf, a documentary study. Riyadh.

Abdul Aziz Abdul Ghani Ibrahim. (undated). From the documents of the Arabian Gulf.

Abdullah Abdul Rahman Yateem. (2015). Manama, the Arab city. Bahrain: Bahrain Studies Center.

Ali Aba Hussein. (1966). Historical relations between Bahrain and India. Bahrain.

Ali Ajeel Manhal. (1975). National Liberation Movement in Bahrain (1914-1971). The Arabian Gulf/Issue 3.

Omar bin Saleh bin Suleiman Al-Omari. (1996). Political development of Bahrain 1800-1892. Beirut: Dar Al-Fikr.

Fatima Al-Sayegh. (1993). The National Agent and his role in British decision-making in the Trucial Coast. Gulf and Arabian Peninsula Studies.

Fouad Ishaq Al-Khoury. (1983). Tribe and State in Bahrain. Beirut: Arab Development Institute.

Mohammed Ahmed Abdullah, and Bashir Zain Al-Abidin. (2009). Modern History of Bahrain 1500-2002. Bahrain: University of Bahrain.

Mohammed Ahmed Abdullah, and Bashir Zain Al-Abidin. (2009). Modern History of Bahrain 1500-2002. Bahrain: University of Bahrain.

Mohammed Hassan Al-Eidaroos. (1996). Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf. Cairo: Ain for Studies and Research.

Mohammed Ghanem Al-Rumaihi. (1976). Issues of Political Change and Bahrain. Kuwait: Unity Foundation.

Mohammed Ghanem Al-Rumaihi. (1995). Bahrain and the Problems of Change. Beirut: Dar Al-Jadeed.

Mahmoud Shaker. (2011). Encyclopedia of the History of the Arabian Gulf. Jordan: Dar Osama.

Muayyad Asi Salman. (1997). British Policy in Bahrain 1919-1939 (Master's Thesis). University of Basra: College of Arts.

Mai Mohammed Al-Khalifa. (2010). Charles Belgrave and the Memoirs. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.

Nouf Abdulrahman bin Khalifa Al-Khader. (2018). The British Agency and its Role in Serving Colonial Interests 1816-1970. Saudi Arabia: Qassim University

Wadad Khadir Al-Shtewi. (2014). Chapters in the History of the Arabian Gulf. Beirut: Dar and Library of Al-Basaer.